المصادر المالية للثورة الجزائرية بالمغرب الأقصى (1954-1962).

أ.د بن داهة عدة*

مقدمة: مما يستحيل الشك بصحته أن المغرب حكومة وشعبا دعم الثورة الجزائرية ماليا، ولا يوجد من يعترف بهذا أكثر من الجزائريين أنفسهم، غير أنه لا يمكن للقارئ أن يقدر أهمية هذا الدعم وما ترتب عليه من انعكاسات إيجابية على الثورة الجزائرية دون أن نضرب له أمثلة من الواقع تتأكد من خلالها المضامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية للدعم المالي المغربي للثورة الجزائرية، وكذلك روح التضامن الحقة بين الشعبين المغاربيين الجزائري والمغربي.

وقد يتساءل السائل عما كان سيؤول عليه الوضع (على أقل تقدير في الولاية الخامسة التاريخية) لو لم يبادر المغاربة إلى خلق موطئ قدم للثوار الجزائريين على التراب المغربي معربين عن تعزيزهم لهذا الموطئ بالفعل، والعمل عن طريق السماح لهم بإنشاء قواعد خلفية كتلك الموجودة بوجدة.

أساليب التغطية المالية: ما وصفته المصالح المركزية للاستعلامات الفرنسية العامة بالتواطؤ الرسمي للمغرب مع الثورة الجزائرية، لا يمكن أن يوصف سوى بالتضامن المغربي الجزائري، ومن الأمثلة الكثيرة التي يمكن الاستشهاد بها كدليل قاطع على هذا التضامن الذي تجسد في الدعم المالي الرسمي والشعبي المغربي للثورة الجزائرية ما يلي:

1- الترخيص للجنة المحلية لجبهة التحرير الوطني لمدينة تيطوان بمناسبة عيد العرش (1956) بتشكيل فرق نسوية تتولى جمع التبرعات والهبات المالية من المحسنين وكبار التجار المغاربة بهذه المدينة لصالح مقاتلي جيش التحرير الوطني، وقد اكتست العملية الطابع شبه الرسمي بسبب بعث كل من حزب الاستقلال وجيش التحرير المغربي لممثلين عنه لتأطير ومرافقة هذه الفرق النسوية التي تمكنت من جمع ما قيمته 450.000 بيزيتا (PESETA) إلى غاية يوم 1956/11/25 وذلك قبل موعد انتهاء العملية[1].

2- في أعقاب عملية القرصنة الجوية الفرنسية التي استهدفت يوم 1956/10/22 الطائرة المقلة لزعماء جبهة التحرير الوطني (أحمد بن بلة،

*أستاذ في التاريخ الحديث والمعاصر وباحث في مختبر تاريخ الجزائر- شعبة التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر.

محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، والصحفي مصطفى الأشرف)، نظم أمال النادور حملة لجمع الأموال لصالح الثوار الجزائريين كانت حصيلتها: 500.000 بيزيتا، و530 قنطار من الحبوب، سلمت لحسين قاديري أحد قادة جيش التحرير الوطني بمدينة النادور[2].

3- جمع المغاربة بشمال المغرب لمبلغ قدره 66.000 بيزيتا لصالح النظام الثوري في الجزائر بمناسبة 1956/11/01 (الذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية)، وهو اليوم الذي وزعت فيه منشورات لجبهة التحرير الوطني في مدينة طانجة تدعوا المواطنين المغاربة لحضور عرض مسرحي لصالح الثورة الجزائرية [3].

وقد ظل التأييد المغربي للثورة الجزائرية مستمرا، ويزداد كثافة وعمقا لا سيما في شمال المغرب، وهذا ما نلمسه من خلال تصريح لـ"أحمد مراد" بخصوص إنشاء لجنة نسوية خلال شهر سبتمبر 1956، في مدينة تيطوان من قبل اللجنة المحلية لجبهة التحرير الوطني تتألف من ثلاث مهاجرات جزائريات هن على التوالي: زبيدة بنت الحاج عبد السلام، بن قاسي فطومة بنت علال بن عودة، خديجة بنت الحاج أحمد مهتدى[4] مهمتها التعريف بالثورة التحريرية الجزائرية في الأوساط الشعبية المغربية، وتنظيم زيارات لعائلات الثوار الجزائريين ومدها بالدعم المعنوي المادي، وجمع الأموال لصالح النظام الثوري من الأوساط التجارية، وهي العملية التي أفضت إلى نتائج جد إيجابية، ودفعت بـ"أحمد مراد" إلى التنقل أسبوعيا إلى مدينة طانجة لتسليم الأموال المجموعة إلى أحمد عثمان والدكتور يسعد يسعد المسئولان المحليان عن جبهة التحرير الوطني بطانجة [5].

كما كشفت تقارير أمنية فرنسية بأن الدعاية التي كان يقوم بها حزب الاستقلال ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية قد أكسبت جبهة التحرير الوطني الجزائرية نجاحا ودعما في شمال المغرب أين كان أزيد من 2.000 شخص يساهمون شهريا بمبلغ مالي لصالح الجبهة يتراوح بين 1.000 و2.000 بيزيتا [6].

وفي غمرة الحماس الشديد للمغاربة أوكلت جبهة التحرير الوطني إلى امرأة تدعى لطيفة رحال تعمل بإذاعة تيطوان توجيه نداءات يومية عبر الأثير إلى النساء المسلمات تطلب منهن تقديم مساعدات مالية فورية لصالح الثوار الجزائريين [7].

واستجابة لهذه النداءات أودعت جزائرية تدعى عائشة زفريوة لدى السيد عبد القادر شنقريحة ممثل جبهة التحرير الوطني شمال المغرب مبلغا ماليا

قدره 100.000 بيزيتا، وتحصيل رصيد قدره 30.000 بيزيتا عقب اجتماع للنساء ترأسته ربيعة بن غبريط بنت سي قدور بن غبريط الإمام السابق لمسجد باريس، وهذا بسكن زوجها سي سعيد النائب السابق لمندوب المغرب بطانجة؛ وقد سلم هذا المبلغ المالي إلى طبيب الأسنان يسعد يسعد السالف ذكره[8].

وبمناسبة عيد العمال العالمي المصادف لـ1956/05/01، والمخلد لذكرى مأساة القمع الاستعماري الفرنسي ضد الجزائريين بسطيف وخراطة وقالمة (08 ماي 1945) ألقى عبد القادر توريس خطابا في مدينة طانجة طالب فيه من المناصرين للقضية الجزائرية تكثيف مساعداتهم المالية لصالح الثوار الجزائريين.

ومن الأمثلة الصريحة والواضحة على الدعم الرسمي المغربي للثورة الجزائرية: تغذية سفير المملكة المغربية بواشنطن للحساب البنكي لـ"عبد القادر شنقريحة عضو لجنة جبهة التحرير الوطني في شمال المغرب؛ ودفع الشرطة المغربية بمدينة وجدة غرامات المخالفات التي يرتكبها السائقون الجزائريون بهذه المدينة- مضاعفة بثلاث مرات- إلى شرطة جيش التحرير الوطني ليغذى بها صندوق الثورة؛ هذا إلى جانب سماح السلطات المغربية لسكان القرى المغربية المحاذية للحدود الجزائرية بتنظيم حملات تضامنية تجمع فيها الأموال والهبات لصالح النظام الثوري الجزائري[9].

على ضوء ما سبق عرضه يتضح بكل جلاء أن سلطات المغرب على جميع الأصعدة قد ساندت الجزائر ماديا ومعنويا، وهذا ما أكده شنقريحة وبوشنافة في تصريح مشترك لهما خلال شهر أكتوبر 1956 بأنهما متجهان إلى القاهرة لتسليم القيادة الثورية هناك مبالغ مالية معتبرة تبرع بها مغاربة وجزائريون يقيمون بالمغرب لصالح جبهة التحرير الوطني[10].

وأكدت تقارير الاحتلال الفرنسي أن شنقريحة قد سحب مبلغا ماليا قدره 2.000.000 بيزيتا من مؤسسة بنكية في مدريد يوم 1957/01/26، وأنه حل بمدينة طنجة في يوم 1957/02/26م لاستيلام مبلغ مالي يقدر بـ150.000 بيزيتا من يد الدكتور يسعد[11].

ودلت نفس الوثائق أن شنقريحة قد نزل بطنجة يوم 1957/02/01 للتفاهم مع القائد المحلي لجبهة التحرير الوطني بخصوص تنظيم عرض مسرحي يقدم يوم 1957/02/08 لصالح الثورة الجزائرية.

وبناءا على تصريحات من القيادات العليا لجبهة التحرير الوطني تعود إلى شهر جانفي 1957، فإن المساعدات المالية التي كانت ترد على الولاية

الخامسة (القطاع الوهراني) عبر المملكة المغربية تقدر بـ110.000.000 فرنك شهريا، منها 30.000.000 في شكل تبرعات من المهاجرين الجزائريين بالمغرب، و80.000.000 في شكل هبات من حكومة المغرب وشعبه.

والملفت للنظر أن معلومات وردت من القنصلية الفرنسية بوجدة مفادها اقتطاع 20 حتى 25 % من أجور الموظفين المغاربة بمناسبة حلول عيد الأضحى لصالح الثورة الجزائرية[12].

وإن كانت المدن المغربية، ولاسيما مدينة وجدة القريبة من الحدود الجزائرية يتم بها جمع الأموال لصالح الثورة الجزائرية بشكل عادي ومنتظم، فإن مدينة الرباط قد تحصلت بها الثورة الجزائرية على مكسب مهم تمثل في وجود مقر فيدرالية الجمعيات الجزائرية المسلمة بالمغرب الذي كان يتولى الإشراف على جمع الأموال لصالح الثورة الجزائرية بكامل التراب المغربي[13].

ومن الأمور التي نستدل بها على صلابة موقف حزب الاستقلال المغربي من الثورة الجزائرية وحماس مناضليه:

- افتتاح أسبوع للتضامن في مدينة وجدة خلال الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1957 تحت رعاية مولاي إسماعيل بن كروم رئيس الدائرة الأولى لهذه المدينة [14].

- عدم ترك هذا الحزب لحيلة أو وسيلة إلا وأخذ بها للتعبير عن نواياه في مد العون المادي للثورة الجزائرية، حيث ذهب الحد به خلال شهر جويلية 1957- بمناسبة عيد الأضحى- إلى جمع حوالي 300.000 وحدة من جلود الأضحيات من داخل المملكة المغربية لبيعها ودفع ثمنها للثوار الجزائريين[15].

- فرض الجبهة على أثرياء الجزائر ممن يقيمون في المغرب ضرائب لصالح الثورة؛ ومن الأمثلة على ذلك دعوة جبهة التحرير الوطني أحمد الهاشمي شريف محامي الدفاع عن أحمد بن بلة بطنجة لتمويل الجبهة بمبلغ مالي قدره 500.000 فرنك في المرة الأولى على أن يلتزم بدفع 100.000 فرنك شهريا[16].

ومن الأمور التي تدل قطعا على مساهمة الحكومة المغربية بشكل علني وصريح في دعم ثورة التحريرية الجزائرية: الترخيص لمناضلين جزائريين بجمع الأموال من المغاربة لصالح النظام الثوري في الجزائر من بينهم: محمد خطاب فرقاني والدكتور سقال وبوسلامة موحا وزرهوني بن عيسى

وأوكبير عزوز؛ وللإشارة فإن الثلاثة الأواخر ينتمون إلى اللجنة المحلية لجبهة التحرير الوطني بمدينة تازا [17].

وحتى توفر جبهة التحرير الوطني الضمانات الكافية لنجاح عملية جمع الأموال وكسب ثقة المساهمين، فإنها حاولت ما أمكن الارتكاز على أسس تضفي الصبغة الشرعية على هذه العملية منها: تقييد أسماء المساهمين في سجلات خاصة، وتسليمهم وصولا مقابل المبالغ المالية المدفوعة بـ1.000 فرنك أو 5.000 فرنك أو 20.000 فرنك[18].

ومما تجدر ملاحظته أن مناضلي جبهة التحرير الوطني لم يترددوا في حمل الجزائريين واليهود والأوروبيين المهاجرين من الجزائر إلى المغرب إلى دعم الثورة ماليا، ولا مناص من ضرب أمثلة على ذلك:

- فرض النظام الثوري الجزائري على يهود الجزائر المقيمين بالمغرب ولاسيما بمدينة تيطوان ضرائب في مقابل عدم مساس الثورة بممتلكاتهم في الجزائر[19].

- فرض الجبهة على تاجر يهودي من أصل جزائري في مدينة وجدة مبلغا ماليا قدره 250.000 فرنك[20].

- توصل كل من أحمد مراد ومحمد بلغايطي إلى فرض مبالغ مالية على إسرائيليين في شمال المغرب، وعلى وجه التحديد بمدينة تيطوان، تتراوح قيمتها من 1.000 إلى 3.000 بيزيتا مقابل وصل يستلمونه من الجبهة.

- تلقي 3.000.000 فرنك من صاحب فندق في مراكش، و2.000.000 فرنك من محام بنفس المدينة، كلاهما من أصل جزائري.

وما كان لجبهة التحرير الوطني أن تفرض إرادتها على الأوروبيين والإسرائيليين والجزائريين المسلمين المهاجرين من الجزائر إلى المغرب لولا التسهيلات والدعم الصريح من قبل السلطات المغربية لممثلي جبهة وجيش التحرير الوطني بالمغرب.

ومن الأمور التي تدعو إلى الاعتقاد بأن النظام المغربي قد أسهم فعلا وبنصيب كبير في تحصيل أموال لصالح جبهة التحرير الوطني، اتخاذ قرار من وزير الصحة العمومية المغربي يجبر الأطباء الجزائريين العاملين بالمغرب على دفع ضرائب لجبهة التحرير الوطني من أمثال الطبيبين علواش رابح وبن خلاف محي الدين اللذين كان يقتطع منهما ثلثي أجرهما الشهري، ومعنى ذلك أنه يخصم من أجرهما النظري الشهري المقدر بـ120.000 فرنك مبلغا قدره 80.000 فرنك من قبل مصالح المحاسبة ليسكب مباشرة في خزينة جبهة التحرير الوطني[21].

وفي مقال لـ"هنري ديكار" (Henri DUQUAIRE) نشرته جريدة LE FIGARO ليوم 1958/07/16 جاء فيه بأن إدارة جبهة التحرير الوطني تفرض على الجزائريين بمنطقة وجدة في المغرب- والمقدر عددهم بـ60.000 نسمة- ضرائب تصل إلى 7.000 فرنك للعائلة الجزائرية الواحدة شهريا[22]، كما أنها ألزمت الجزائريين المقيمين بالمغرب ممن يستفيدون من منحة التقاعد أو منحة معطوب حرب بتسليم جبهة التحرير الوطني حصة مقدرة من هذه المنحة [23].

أما أصحاب المركبات التي تنقل سلعا أو بضائع من المغرب إلى الجزائر عبر الحدود البرية فإن أصحابها قد أخضعوا لضريبة قدرها 5.000 فرنك عن كل مركبة[24].

زد على ذلك، فإن مناضلي الجبهة بالمغرب يمارسون الرقابة على حركة الأموال والنشاط التجاري للجزائريين المقيمين في المغرب، بحيث كانت تقتطع منهم نسبة مالية عن كل عملية تجارية [25].

وبينما أخضع الجزائريون العاملون في الفروع الإدارية بالمغرب لاقتطاع يقدر بـ10% من أجرهم لصالح جبهة التحرير الوطني، فإن العاملين بقطاع الزراعة من ذوي الدخل اليومي الذي لا يتعدى 100 حتى 200 فرنك فقد شملهم الإعفاء من الرسوم الضريبية [26].

ولغرض الحصول على الأموال أنجزت جبهة التحرير الوطني يومية باللغتين العربية والفرنسية، كلفت فرقا شبانية جزائرية- من شخصين إلى ثلاثة أشخاص- بعرضها على التجار المغاربة في كبريات المدن المغربية لبيعها بمبالغ تتراوح بين 100 و1.000 فرنك على أن تعود مداخيلها لصالح النظام الثوري في الجزائر[27].

وتذكر بعض المصادر الوثائقية بأن مداخيل خزينة الثورة الجزائرية بالمغرب فيما بين شهري جويلية- أوت 1959 كانت حصريا تتألف من تحويلات حسابية بعملة الجنية الإسترليني والدولار منها 680.000 جنيه إسترليني، و305.000 دولار مصدرها بنك دمشق المركزي، باستثناء 100.000 دولار يحتمل أنها وردت من المملكة المغربية بواسطة مصرف أمريكي؛ وعلى هذا الأساس ارتفعت مداخيل بنك المغرب بأكثر من مليار (1.089 مليون، منها: 690 مليون في جويلية، و398 مليون في شهر أوت)؛ وعليه سجلت عمليات تحويل من الدولار والسترلين إلى الفرنك المغربي، بحيث تحصلت جبهة التحرير الوطني من أسواق الصرف بطانجة على مبلغ قدره 733 مليون فرنك مغربي تم تبادلها بـ 560.000 ليرة سترلينية، وهو ما

يعادل مرتين ونصف مبلغ الصرف المنجز خلال السداسي الأول من سنة 1958 [28].

ويدعي نفس المصدر الوثائقي أن النفقات العامة لجيش التحرير الوطني بالمغرب خلال شهري جويلية- أوت 1958 بلغت ما قيمته 914 مليون فرنك فرنسي، حيث انتقل متوسط النفقات الشهرية من 295 مليون شهريا خلال السداسي الأول من عام 1958 إلى 457 مليون، أي بنسبة تفوق الـ 50%.

والمستفيدون من هذه النفقات هم:

- المصالح المكلفة بالتموين والتسليح (545 مليون فرنك).
- الاتصالات العامة والنقل (49 مليون فرنك).
- تسيير مختلف مصالح جيش التحرير الوطني في المغرب (85 مليون فرنك).

وبقي في خزينة جيش التحرير الوطني في المغرب أواخر شهر أوت 1958 ما قدره 148 مليون فرنك مغربي، وحوالي 380.000 جنيه إسترليني[29].

وقد تعود أهمية الاعتمادات الممنوحة للتموين والتسليح إلى احتمال تحضير جيش التحرير نفسه لشراء أو استقبال كميات هائلة من المعدات الحربية التي هو في أمس الحاجة إليها لخوض المعركة العسكرية.

كما يفسر تطور الحالة المالية لجيش التحرير الوطني بالمغرب خلال هذين الشهرين، وتحول مركز الجاذبية المالي من تونس إلى المغرب بتوتر العلاقات السياسية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية، وهو الأمر الذي يحتمل أنه دفع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى تحويل جزء من العمليات المالية إلى المغرب، حيث توفر مدينة طانجة لهذه الأموال الحماية اللازمة.

خاتمة: يتأكد مما سبق عرضه وبالدليل المقنع والمؤسس بأن المغرب ظل البلد العربي المجاور للجزائر الذي تنطبق عليه صفة القاعدة الخلفية الغربية المؤمنة للثورة التحريرية الجزائرية، لاسيما وأن سلطات المغرب لم تعتبر تحرك مناضلي جبهة التحرير الوطني بكل حرية واستقلالية داخل المغرب لغرض جمع الأموال مساسا بسيادتها.

وعليه ليس في استطاعة أي مهتم بتاريخ الثورة التحريرية الجزائرية أن يحصي أو يحصر خصال الشعب المغربي تجاه الشعب الجزائري الثائر.

الهوامش:

1-ANOM. carton 7G/1238 (financement de la rébellion)
2-Ibid.---- 3- Ibid.----4 -Ibid.-----5 -Ibid.-----6 -Ibid
7-Ibid (la propagande de la radio Tétouan en faveur du F.L.N : le 15/05/1957
8 -ANOM . carton 7G/1238-----9-Ibid. (Activité du F.L.N au Maroc)
10-Ibid. (Financement de la rébellion)----- 11- Ibid.
12-Ibid. (Télégramme : Tlemcen le 25/07/1957, du commissaire principal, chef du service départemental des renseignements généraux de Tlemcen. G.Trouja.)
13-ANOM Carton//329 (Etude sur le financement de la rébellion.
14-ANOM . carton 7G/1238 (Le commissaire principal, chef du S.D.R.G de Tlemcen au directeur de la sureté nationale en Algérie).---- 15-Ibid. (Note de renseignement : le 02/07/1957.
16-Ibid. (Versements de fonds au F.L.N effectues par un avocat de Tanger, Secret, S.D.E.C.E, le 19/06/1957) -----17-Ibid. –Secret- « collecte pour l'Algérie au Maroc »
18-Voir modèle en Annexe.-----19-ANOM. carton 7G/1238 -secret- (activité du F.L.N à Tétouan)
20-Ibid. (Collecte de fonds au profit du F.L.N
21- Ibid. (Médecins Algériens refugiés au Maroc).----22-LE FIGARO du 16/07/1958.
23-ANOM. Carton 7G/1238 (note de renseignements, P.R.G de Marnia, le 29/12/1958
24-(Ibid. (F.L.N au Maroc-transporteur F.S.N.A –Tlemcen le 29/03/1959.
25-Ibid. (Collecte de fonds par le F.L.N au Maroc, le 16/05/1959.
26-Ibid. (Activité du F.L.N)-----27-Ibid. (Activité du F.L.N au Maroc, Oran le 31/08/1959.
28-Ibid. (Les opérations financières du F.L.N au Maroc en juillet-Août 1958, Alger le 03/09/1958.---- 29-Ibid. (Fiche sur les opérations financières du F.L.N au Maroc en juillet-Août 1958, Alger le 03/09/1959.

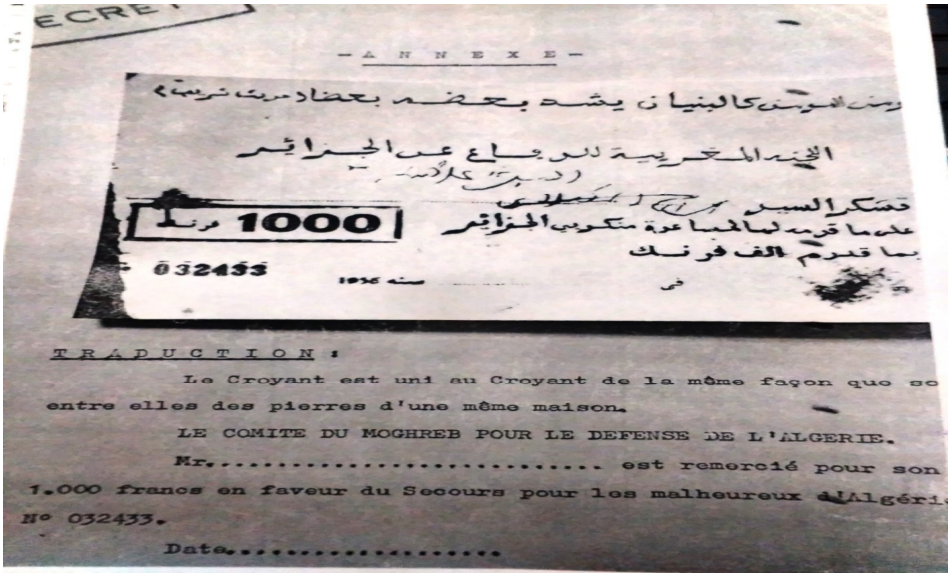

ملحق رقم 1 : قسيمة اشتراك بمبلغ 1000 فرنك

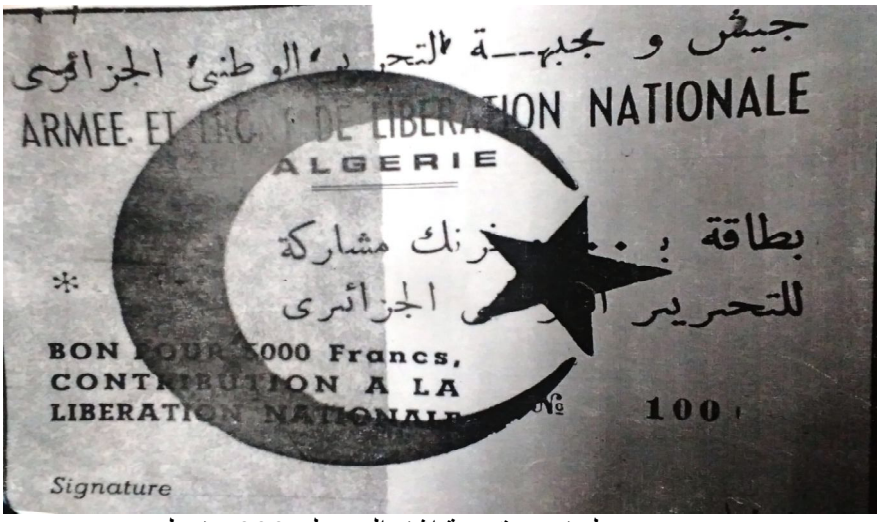

- ملحق 2: قسيمة اشتراك بمبلغ 5000 فرنك

المصدر: ANOM . Carton 7G⁄1238

Abstract: This study provides us some details on the fundraising of Morocco for the F.L .N during the Algerian war of liberation (1954_1962).

It is based on extensive documentation regarding information on ways in which the F .L.N resorted to reach a financial support from that sister country.

The information retrieved from the archive documents learns us that Morocco has never hesitate to help the F.L.N in its war effort, and it is affirmed by the official recognition of the representatives of the F.L.N by fundraising the liberation struggle in Algeria, and also by reserving a very warm welcome and very friendly to all that is "army of liberation of Algeria and purchase of equipment and weapons for the F.L.N"

This allowed us to conclude that Morocco has understood that without regular budget and some recipes the war effort in Algeria will be empty of fuel.